

إدخال بئر زملة المهر ١ في الإنتاج بطاقة ٢٥٠ ألف متر مكعب يومياً

مدير السورية للغاز لـ«الوطن»: إنتاج البئر مخصص للشبكة الكهربائية وكمية الإنتاج أولية ومن الممكن زيادتها



رامز محفوض

وضع وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة بئر زملة المهر الواقع غرب تدمر بـ ٤٠ كم في الإنتاج إلى الشبكة بطاقة ٢٥٠ ألف م³ يومياً بشكل أولي عن طريق وصلة جانبية بطول ٢,٧ كم إلى خط الشاعر ومعمل إيبلا، بينما ينتهي العمل في الخط الأساسي الذي يربط حفز زملة المهر مع حفز شريفة ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى بطول ٣٠ كم وقطر ١٠ إنشات وذلك لإدخال الغاز الجديد إلى الشبكة

بالسرعة القصوى. وقال الوزير على مواقع الحفر في بئر زملة المهر ٢ حيث تعمل حفارة أورماش ٣ الكهربائية وقد بلغ العمق حوالي ٢٠٠ م حيث من المتوقع الوصول إلى الطبقة المنتجة خلال فترة قصيرة. وتقدف الوزير موقع الحفر في زملة المهر ٣ الذي تعمل به الحفارة تاشوتال ٢ وقد بلغ عمق الحفر ١٧٠ م ومن المتوقع أن يزيد إنتاج هذا الحقل الجديد على نصف مليون م³ حتى نهاية العام الحالي، فيما العمل جار لاستكمال استكشاف هذا الحقل.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين مدير الشركة السورية للغاز أمين داغر انه ربطاً بخبر سابق في نهاية الشهر الأول والذي تم الإعلان من خلاله عن اكتشاف غازي جديد بحقل زملة المهر بدأت حينها الشركة السورية للغاز والشركة السورية للنفط بتقييم الحقل واليوم تم إنجاز عملية الربط لبئر زملة المهر ١ على خط الغاز الواسل من محطة الشاعر إلى معمل إيبلا. وأشار داغر إلى وجود حفرتين تعملان بإنتاج ٢ م³ حتى نهاية العام الحالي، فيما العمل جار ولم يكن هناك أي عوائق سيتم

إدخال آبار جديدة وإضافة كميات جديدة من الغاز، لافتاً إلى وجود خطة تطوير الحقل زملة المهر من الشركة السورية للنفط. وأوضح داغر أن الطاقة الإنتاجية للبئر المحددة بـ ٢٥٠ ألف متر مكعب هي تقديري أولي ومن الممكن زيادة قالة البئر أو الحفاظ عليها، لافتاً إلى أن البئر مشغل حالياً ويعتبر حالياً وفي حال كانت أمور البئر مستقرة وأداءه جيد فمن الممكن زيادة القالة وبالتالي زيادة إنتاجية البئر. وبين بأن إنتاج البئر من الغاز مخصص

للشبكة الكهربائية وستستفيد منه وزارة الكهرباء، لافتاً إلى أن أي زيادة في الإنتاج من الحقل ستدخل الشبكة الكهربائية وسيتم هذا الأمر إيجابياً على المواطن. وأكد داغر أن أعمال الحفر مستمرة في الحقل وتعمل الوزارة على حفر بئرين جديدين بالحقل نفسه لكي لا يمكن تقدير إنتاجها حالياً. وكان قد تم اكتشاف حفز زملة المهر نهاية عام ٢٠٢١ كأول حفز غازي منذ ما قبل الحرب.

تكلفة محطة الرستين انخفضت من ٢٣ مليون يورو إلى ٣ ملايين فقط

الضاهر لـ«الوطن»: إنشاء محطة تحويل بهذا الحجم من دون شركات خارجية سابقة في الوزارة

عبد الهادي شباط

كشف المدير العام المؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء فواز الضاهر لـ«الوطن» أن كلفة إنشاء محطة تحويل الرستين في محافظة اللاذقية ٦٦٠٢٣٠ انخفض من ٢٣ مليون يورو إلى ما يعادل ٣ ملايين يورو وهو ما حقق وفر ٢٠ مليون يورو بفعل الاعتماد على الخبرات والكوادر المحلية في دراسة وتنفيذ هذه المحطة، حيث تم تكليف شركة محلية لتنفيذ الأعمال المدنية وقامت مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء بتنفيذ الأعمال الكهربائية بكلفة (صفر) لأن كوادر المؤسسة هم من قاموا بتنفيذ هذه الأعمال وتم تأمين معظم مستلزمات الأعمال الكهربائية من مخازن الوزارة والمواد المتاحة لديها بعد معالجتها وتثبيتها إضافة لمساهمة المؤسسة في إعداد مخططات الأعمال المدنية، وتم إنجاز نحو ٨٠ بالمئة من إنشاء المحطة خلال ستة أشهر في حين استغرق العمل في معظم محطات التحويل التي نفذتها شركات أجنبية سابقاً أكثر من عام ونصف العام. وأضاف الضاهر إن إنشاء محطة تحويل بهذا الحجم مالياً من دون الحاجة لشركات خارجية سابقة في وزارة الكهرباء والأول من نوعها رغم أن الوزارة نفذت أعمال تأهيل واسعة في محطة تحويل حلب قبل ذلك لكن العمل في الرستين كان إنشاء محطة تحويل جديدة.

وعن أهمية هذه المحطة أوضح أنه لا يمكن الاستفادة من أي محطة توليد من دون أن يرافقها محطة تحويل لتحويل الطاقة المنتجة إلى الشبكة الكهربائية، ومن



المعلوم أن مشروع محطتي (التوليد والتحويل) في الرستين له أهمية كبيرة وإستراتيجية لجهة رفع الخطة الكهربائية وتأمين الطلب على الكهرباء

عقود الاستيراد مستمرة وستوقف في حال كان الإنتاج وفيراً

السورية للحبوب: ما يزال الموسم في بدايته وتسلمنا ٢١ ألف طن من القمح حتى الآن



هنا غانم

أكد المدير العام المؤسسة الحبوب السورية عبد اللطيف الأمين أن هناك متابعة يومية للتوريد والتنسيق مع الجهات الأخرى لاستلام المحصول من الفلاحين مباشرة ومن دون أي حلفاء وسيطة حيث تم اتخاذ كل الترتيبات والإجراءات اللازمة لاسترجار وشراء الأقماع من الفلاحين والمزارعين وتسليمها للمراكز التابعة للمؤسسة السورية للحبوب مؤكداً في تصريح لـ«الوطن» أنه تم اعتماد ٨٤/ مركزاً لاستلام الأقماع في كل المحافظات وأن عمليات التسويق مستمرة وتزداد يوماً بعد يوم حيث بلغت الكميات المسوقة حتى تاريخه من محصول القمح البعلبي ما يزيد على ٢١ ألف طن واحتلت محافظة حماة المرتبة الأولى بالإنتاج بما يعادل ١٨,٥٠٠ ألف طن من الكمية المذكورة، ولا يزال الموسم في بدايته والكميات المروية لم تخصص بعد، ومن المتوقع أن يبدأ موسم الحصاد الفعلي للموسم خلال الأيام القادمة مشيراً إلى أنه لا يزال الحصاد حالياً في الأراضي البعلبية وغير المروية والحلبيّة، وتأمّل أن يكون المحصول جيداً لهذا الموسم علماً أنه لا يمكن التكهن بكميات المحصول لكن تأمل أن يكون الموسم ميسراً.

وعن التسهيلات المقدمة قال الأمين إنه تم تأمين أكياس الخيش والكوادر والعيّنات لدراستها وتقديمها إلى المصرف الزراعي، مؤكداً أن كل هذه الأمور تمت معالجتها على مستوى كل محافظة وتجهيز مواقع الدوفاً والصوامع وإجراء أعمال الصيانة والتعقيم اللازمة لها، مضيفاً إن الحكومة خصصت ٥٠٠ مليار تم وضعها في حساب المؤسسة كمنبع أولي لدفع فئات عمليّة التسويق تسير بوتيرة جيدة كما أن عقود استيراد القمح مستمرة وهي قيد التنفيذ مع الجهات المختصة ولدينا عقود قيد التنفيذ مع روسيا الاتحادية إضافة إلى عقود مبرمة سابقاً وعقود قادمة إلى الموالي

جاءم لتأمين كل الاحتياجات الخاصة بموسم القمح والأهم أنه لم تحدد نسبة الأجرام والشواذب بـ ٢٣ بالمئة من المحصول كما كان في السابق بل تقرر استلام جميع الكميات الواردة إلى المراكز، على أن يتم التنسيق بين مؤسستي الحبوب والأعلاف لاستلام المحصول الذي تكون نسبة الأجرام والشواذب فيه أكثر من ٢٣ بالمئة وتقرر قيام الحكومة بدفع تكاليف الغرلة وإعفاء الفلاحين أيضاً من ذلك، مؤكداً أن عملية التسويق تسير بوتيرة جيدة كما أن عقود استيراد القمح مستمرة وهي قيد التنفيذ مع الجهات المختصة ولدينا عقود قيد التنفيذ مع روسيا الاتحادية إضافة إلى عقود مبرمة سابقاً وعقود قادمة إلى الموالي

قسومة لـ«الوطن»: البيئة في سورية مهياة لإنشاء قرى تصديرية

نعاني من مشكلة تصدير الحمضيات منذ أكثر من ٤٠ سنة

رامز محفوض

بين عضو غرفة تجارة دمشق رئيس لجنة التصدير في الغرفة سابقاً فايز قسومة في تصريح لـ«الوطن» أن التصدير هو فكر قبل أن يكون عملية تجارية، وفي حال لم يكن هناك ثقافة مهينة للتصدير سيفشل، لذا يجب أن يكون هناك فكر واضح من أجل بناء أفق صحيح.

وأوضح قسومة أن التصدير في سورية لم يفشل، لكن المشكلة تكمن في أن الحكومة اعتبرته شغلها الشاغل، إذ ليس من المفهوم أن تصدر قرارات حكومية بين الفينة والأخرى بمنع تصدير هذه المادة الزراعية وتقييد تصدير مادة أخرى، مشدداً على ضرورة العمل على إقامة زراعات تصديرية، لافتاً إلى أننا نعاني من مشكلة تصدير الحمضيات منذ أكثر من ٤٠ سنة ولم يتم إيجاد حل لهذه المشكلة للغاية اليوم، ومنذ البدء بزراعة الحمضيات في سورية تقع في نفس الخطأ في الشهر الأول من كل عام، وتستغرق الحكومة لإيجاد الحل لكن دون جدوى، مؤكداً أن سورية ستعسر موسم الحمضيات في حال لم يكن هناك حل دائم وجذري لمشكلة تصديرها. وشدد قسومة على ضرورة قيام الحكومة بمواصفات بيئية عالية حيث لا تتعدى أكاسيد الأزوت جزءاً من المليون وأكاسيد الكربون لا تتعدى ١٠ أجزاء من المليون مشيراً إلى وجود عدة مراحل لمعالجة المياه بحيث لا يتم تصريف أي كمية من المياه خارج المحطة إلا تلك الصالحة للزراعة.

بينما اعتبر الضاهر أن محطة الرستين بشقيها التوليد والتحويل هي جزء من خطة عمل واسعة تنفذها وزارة الكهرباء من أعمال التأهيل والإصلاح لدعم منظومة الكهرباء ورفع موثوقيتها وزيادة معدلات التوليد قدر المستطاع بغية تحسين واقع الكهرباء الذي تضرر على نطاق واسع خلال سنوات الحرب على سورية.



ممكن للمزارع، وأكد قسومة أن تنشيط التصدير يقوي الفلاح ويحثه على الزراعة والتوسع بها، لأن استمرار الخسارة سيدفعه للعزوف عن الزراعة، مشيراً إلى الارتفاع الكبير في أسعار الخضار والفواكه في الأسواق، وارتفاع أجرة العمال، إضافة إلى أجور النقل، لذا نحتاج اليوم إلى تقديم دعم حقيقي للصادرات واهتمام بتصدير كل الأضناف.

كبيراً لأن الأردن كان يأخذ كل حاجته من الفواكه من سورية، أما اليوم بعد اعتماد الأردن بزراعة الفواكه وتصديرها فهي تقوم بتصدير ٣ آلاف طن من الفواكه يومياً وأصبحتنا نحن تصدر ٥٠٠ طن يومياً فقط، مبيّناً أن كلف نقل الصادرات من الأردن إلى دول الخليج أقل من كلف النقل من سورية لذا نرى البضائع الأردنية تذهب بكميات كبيرة إلى الخليج، موضحاً أن معدلات صادراتنا الوسطى إلى دول الخليج في هذا الوقت يجب أن تكون بحدود ١٥٠٠ طن يومياً وليس ٥٠٠ كما هي الحال، مرجعاً

قسومة أن البيئة في سورية مهياة لإنشاء قرى تصديرية والفلاح السوري متقن ويجب أن تركز وزارة الزراعة على نقل تكنولوجيا الزراعة الحديثة إلى سورية وتوطينها ويجب التخلص من الأساليب الزراعية القديمة لأنها مكلفة ويجب أن تكون زراعاتنا وفق الطرق الحديثة وكذلك

وقامت مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء بتنفيذ الأعمال الكهربائية بكلفة (صفر) لأن كوادر المؤسسة هم من قاموا بتنفيذ هذه الأعمال وتم تأمين معظم مستلزمات الأعمال الكهربائية من مخازن الوزارة والمواد المتاحة لديها بعد معالجتها وتثبيتها إضافة لمساهمة المؤسسة في إعداد مخططات الأعمال المدنية، وتم إنجاز نحو ٨٠ بالمئة من إنشاء المحطة خلال ستة أشهر في حين استغرق العمل في معظم محطات التحويل التي نفذتها شركات أجنبية سابقاً أكثر من عام ونصف العام.

وأضاف الضاهر إن إنشاء محطة تحويل بهذا الحجم مالياً من دون الحاجة لشركات خارجية سابقة في وزارة الكهرباء والأول من نوعها رغم أن الوزارة نفذت أعمال تأهيل واسعة في محطة تحويل حلب قبل ذلك لكن العمل في الرستين كان إنشاء محطة تحويل جديدة. وعن دعوات وزير الزراعة لإنشاء قرى تصديرية لإيجاد حل لفشل التصدير، أكد